نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي

The factor theory in Arabic grammar according to Dr. Karim Hussein Nasih Al-Khalidi

الباحث:م.م. قصي ثعبان يوسف

أ. د. سلام موجد خلخال

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق

Mr. Qusay thuban Yousif

Prof. Dr. Salam Mujed Khalkhal: Department of Arabic Language, Faculty of Education for Human Sciences, Karbala University, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i3.168

الملخص:

شكلت نظرية العامل في النحو العربي قديما وحديثا محورا مهما في النحو العربي سواء أكان ذلك على صعيد القواعد النحوية أم كان على صعيد التبويب النحوي، وقد نالت حظا كبيرا في التفكير النحوي عند النحويين العرب القدماء، وكذا عند المحدثين، لذا وقع اختياري على البحث الموسوم بـ (نظرية العامل في النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي) هذا من جانب، ومن جانب آخر أن الدكتور قد جاء برأي يحمل من الجدة ما يستحق البحث، متمثلا بثلاثية العامل، فجاءت الدراسة على ثلاثة مباحث: (فكرة العامل والنحو العربي، وثلاثية العامل النحوي، و البديل المعنوي في ظاهرة الحذف والعامل)، وقد تناولت الدراسة هذه المباحث بالبحث والتفصيل عند النحويين قديما وحديثا، وتوصلت إلى ما يأتي: أن فكرة العامل كانت عند القدماء عربية خالصة فكرا ونحوا، وأنهم لم يتأثروا بغيرهم فكرا من الكلاميين، وأنهم قد وضعوا نظرية العامل بالنظر والتتبع والاستنباط لكلام العرب وتراكيبهم النحوية، وهي تمثل في فكرهم النحوي مرتكزا ثلاثيا يتمثل بـ (المتكلم، والمعنى، والبناء التركيبي) مجتمعة، وتشكل هذه المرتكزات فكرة العامل عندهم، وأن العامل في ظاهرة الحذف يمثل ركنا مهما في ظهور ووضوح المعنى والموقعية النحوية والإعراب، والسياق يدل عليه، فالسياق كاشف عنه في التركيب النحوي، الذي حذف جزؤه (العامل).

الكلمات المفتاحية: فكرة العامل والنحو العربي، ثلاثية العامل النحوي، البديل المعنوي، ظاهرة الحذف والعامل.

Abstract:

The theory of the factor in Arabic grammar, ancient and modern, constituted an important axis in Arabic grammar, whether at the level of grammatical rules or at the level of grammatical tabulation. The research is tagged with (the theory of the factor in Arabic grammar according to Dr. Karim Hussein Nasih Al-Khalidi), on the one hand, and on the other hand, the doctor has come up with an opinion that bears the novelty that deserves research, represented by the trilogy of the factor. , and the trio of the grammatical factor, and the moral alternative in the phenomenon of deletion and the factor). And they developed the theory of the factor by looking, tracking, and deducing the words of the Arabs and their grammatical structures, and it represents in their grammatical thought a triple foundation

represented by (speech, meaning, and structural construction) combined, and these foundations crystallized the idea of the factor p. Nadham, and that the factor in the phenomenon of deletion represents an important pillar in the appearance and clarity of the meaning, grammatical localization, and parsing, and the context indicates it, as the context reveals it in the grammatical structure, whose part (the factor) is omitted.

Keywords: idea of the factor and the Arabic grammar, trio of the grammatical factor, alternative of the meaning, phenomenon of deletion and the factor

المقدمة:

قام النحو العربي على نظرية العامل النحوي، ويعد العامل النحوي مرتكزا مهما من مرتكزات النحو العربي؛ لأن النحويين القدماء قد رصدوا تحرك أجزاء التركيب النحوي عند العرب بالمشافهة والنظر في لغتهم، وهذا ظاهر عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه في كتابه، فقد أشار وصرح سيبويه عن لسان أستاذه الخليل في أكثر من موضع في كتابه بالعامل النحوي، مصطلحا ومفهوما داخل التراكيب النحوية، وأن العامل قد شغل فكرهم وجهدهم، وقد وضحوا ثلاثية العامل بالإشارة إلى دور المتكلم وقصديته في العامل النحوي، وكذلك دور المعنى النحوي الذهني في تشكل العامل ومساره الأفقي في الذهن واقتضاؤه للعامل في التركيب الخارجي (اللفظي) النحوي، والعامل في التركيب الخارجي يعمل على مرتكزين (المتكلم والمعنى الذهني)، وقد دلّ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي على هذه المرتكزات الثلاثة للعامل عند القدماء.

أخذت نظرية العامل في التفكير النحوي العربي بعداً كبيراً، فقد ظهرت بشكل صريح في أول مؤلف نحوي وصل إلينا (كتاب سيبويه)، إذ ذكر العامل بلفظه في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) [1]، ثم تناول النحويون بعد سيبويه نظرية العامل بالشرح والتفصيل، وجعلوها مستولية على أبواب النحو العربي [2]، فالنحويون جميعهم من البصرين والكوفيين يجعلون من العامل النحوي ضرورة ومرتكزاً للنحو في كل أبوابه [3]، حتى أنهم قد ألّفوا فيها كتباً كثيرةً، ككتاب (العوامل المئة) للجرجاني، وكذا كتاب (شرح العوامل) للشريف الجرجاني وللبركوي، فنظرية العامل من أرقى النظريات العلمية التي لا بدّ لمسارات البحث النحوي أن تمرّ بها [4]، وعلى رغم من أهميتها فقد شهدت ردوداً عند القدماء والمحدثين، كما في كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، إذ ضيقها [5] رداً على إسراف النحويين فيها، ورفضها بعض المحدثين كإبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ومهدي

(1) الكتاب كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.

(2) التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الاستقراء – التحليل – التفسير – الشروق، عمان، 2002م: 212.

(3) الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ط 1، المكتبة الفصلية، مكة المكرمة، 1985م: 180.

(4) التفكير العلمي في النحو العربي: 211.

(5) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2002م: 73، و أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين(رسالة)، محمد أحمد بلال الصديق، جامعة أم درمان الإسلامية، 2004م: 53.

المخزومي في كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه)، وعلى رغم من هذه الاعتراضات على هذه النظرية فإنها تعد حجر الزاوية للنحو العربي قديماً وحديثاً بناء على قول عبده الراجحي[1].

وتهدف الدراسة إلى إثبات بعد التفكير النحوي عند القدماء العرب في ظاهرة ونظرية العامل النحوي، وأن أبعادها ومرتكزاتها تكمن في ثلاثية (المتكلم، والمعنى الذهني، وبناء التركيب)، وأن العامل في ظاهرة الحذف له وجود وتقدير حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب؛ لارتباطه بالمعنى والموقعية والإعراب، وأن السياق كاشف عن المحذوف، لا كونه مفسرا للحركة الإعرابية عند الحذف؛ لأن السياق يكشف عن المحذوف، والمحذوف يفسر الإعراب، الذي هو جزء الموقعية التي يوجدها العامل النحوي، منتهيا بالخاتمة ونتائج البحث، وفهرست المصادر والمراجع، والله ولي التوفيق ونرجو قربه بهذا العمل.

وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ماهي ماهية هذه المرتكزات؟ وكيف تتحرك لتكوين العمل النحوي؟ وما هو دورها في ظاهرة الحذف؟ وما للسياق من أثر في ذلك.

المبحث الأول: فكرة العامل والنحو العربي:

شغلت فكرة العامل حيزاً مهما في تفكير الدكتور كريم حسين ناصح، فقد جعل سبب ظهورها في النحو العربي كنتيجة لتأثر الفكر النحوي بالفكر الأصولي (للمعتزلة والأشاعرة)، بناء على فكرة التولد التي بدورها تفسر التأثير والتأثر، وتسلسلها في وجود الأشياء. فالخلق عند الله يكون للأفعال بطريقين: الأول: المباشرة (كن فيكون)، والثاني: التولد الذي يقوم على الأسباب والمسببات، أو بأسباب متسلسلة[2].

وبيّن الدكتور كريم حسين ناصح ما للعلل من أثر في فكرة العامل النحوي؛ إذ أن النحويين قد تأثروا بالأصوليين، وذلك في قوله: ((الأصوليون يفرقون بين العلة والسبب: العلة وصف في الشيء مؤثر فيه نوعاً من التأثير، في حين أن السبب هو مجرد واسطة أو رابطة بين شيئين ولا تأثير له))[3].

([1]) النحو العربي والدرس الحديث في المنهج، عبده الراجحي، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1979م: 146.

([2]) الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، الرضوان للنشر والتوزيع ن عمان، 2016م: 421.

([3]) المصدر السابق: 421 – 422.

ويرى الدكتور كريم حسين ناصح أن المنطلق في فكرة التأثير للأفعال هو نفس المنطلق في فكرة العامل وغيرها من الأفكار النحوية، وأن فكرة العامل لم تكن مقتصرة على عمل الأفعال تعدياً ولزوماً، بل تتعداه إلى أوسع من ذلك في النحو تعلقاً بمسألة التأثير والأثر. وكان لفكرة أثر الأفعال على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي الأثر الكبير في الفكر النحوي، متمثلة بنظرية العمل، شاملة لكل أبواب النحو العربي [1].

نظرية العامل تعد من أخطر النظريات في النحو العربي؛ لأنها عماد الأبواب النحوية في النحو العربي عند النحويين قاطبة، فقد تبلورت فكرة العامل ونظرية العامل بشكل عملي وممنهج على يد الخليل؛ إذ أنه قد مدّ فروعها، وثبّت أصولها [2]، وأن السبق كان للخليل في هذا المضمار باعتراف سيبويه [3]، وأن الكتاب لسيبويه قائم في بنائه على نظرية العامل، فكراً، وتدويناً، وتبويباً[4]، وقد تبع النحويون الخليل وسيبويه في استعمال العامل كركيزة في تبويب مواضيع النحو العربي[5].

أما المحدثون فقد انقسموا إلى مذهبين في بيان أصل فكرة العامل: الأول: يرى أن فكرة العامل فكرة دخيلة على النحو العربي من علوم أخرى، ومنها علم الكلام[6]، والثاني: أن نظرية العامل نشأت نشأة لغوية من خلال النظر والتتبع للتراكيب العربية[7].

أرى أن من ذهب إلى تأثر سيبويه بالمعتزلة فكراً، وأنه معتزلي المذهب، أمراً غير ثابت [8]، مما يدفع تبنيه لأفكار المعتزلة في الكتاب، هذا على حمل الكتاب لسيبويه، وهناك من يرى أن الكتاب

([1]) المصدر السابق: 422.

([2]) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية (أطروحة)، مصطفى بن حمزة، ط 1، د م، 2004م: 14.

([3]) العمل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية) (أطروحة دكتوراة)، أحمد عزّوز، ط 2، الجزائر، 2014م: 54 – 55.

([4]) نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب البطاطي، ط 1، حوران للدراسات والنشر والتراث، دمشق، 2020م: 10، 16.

([5]) العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (أطروحة دكتوراة): 63 – 64.

([6]) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، وجدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007م: 24 – 25.

([7]) من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمن، ط 2، دار المعرفة الجامعية، د م، 1999م: 104.

([8]) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: 59، 68.

للخليل بن أحمد الفراهيدي [1]، أو جلّه [2] ، وإذ ما علمنا أن الخليل واضع نظرية العامل منهجاً وأصولاً وفروعاً، وكثيراً ما أشار إلى ذلك سيبويه في كتابه [3]، مما يدفعنا إلى تسليط الضوء على الفراهيدي لبيان ماهية فكرة العامل، أما من حيث المذهب فالخليل شيعي [4]، مما يدفع تأثره بالمعتزلة، بل إنه قد أوجد علم العروض والمعجم بالنظر والتفحص وتتبع الأصوات وكلام العرب، مع فطنته وذكائه وعقله الرياضي[5]، وقد ركز علماء العربية على النظر في الإعراب وما للعمل من أثر عليه[6]، مما قادهم ذلك النظر في التراكيب النحوية ومساراتها الأفقية إلى الاهتداء لنظرية العامل النحوي[7]، فالنظام الذي يحكم اللغة دفع النحويون إلى القول بالعمل من خلال ملاحظة الترتيب للألفاظ في التراكيب النحوية، وتفاعلها وتأثيرها بعضها ببعضها الآخر (الإعراب)[8].

أما بالنسبة لقانون السببية والتأثير والتأثر والعلية فهو قانون تشترك فيه أكثر العلوم، بل إنه قانون فطري عند الإنسان [9]، وعليه فإن التعليل النحوي عند النحويين ما هو إلا نزولاً عند القانون الفطري لدى الإنسان، وتطبيقه من خلال التتبع والتفريق للتراكيب العربية وأصواتها، مما لا يعني بالضرورة أن يكونوا، أي: النحويون، قد تأثروا بما جاء في العلوم الكلامية، بل نرى أنهم قد تلاقت أفكارهم في بعض الأحيان من باب وقوع الحافر على الحافر، لا من باب التأثر والتأثير؛ لأن ذلك – إذا سلمنا به – قد يؤدي إلى إسقاط مفاهيم صناعية هي بعيدة كل البعد عن حقيقة الواقع اللغوي

([1]) حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، وأبو القاسم الزمخشري (ت 538 هـ)، وأبو عبد العزيز العيوني، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، ط 1، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، د م ن 2021م: 1/ 26، و عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان، 1986م: 93.

([2]) ينظر أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، هادي حسن حمودي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2021م: 1 / 7.

([3]) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، ط 1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م: 248.

([4]) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1986م: 43.

([5]) الخليل بن أحمد الفراهيدي: 73، 76، وعبقري من البصرة: 59 – 60، 95.

([6]) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، ط 1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م: 2 / 1266 – 1267، وضوابط الفكر النحوي: 2 / 8.

([7]) عبقري من البصرة: 32، ومدرسة الكوفة: 269– 274، ومن أصول التحويل في نحو العربية: 103 – 105.

([8]) ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبد الفتاح الخطيب، وتقديم عبده الراجحي، د ط، دار البصائر، القاهرة، 2006م: 2 / 8 – 9.

([9]) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط 1، مكتبة أم القرى، الكويت، 1984م: 168، والعامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (أطروحة): 71 – 72.

الغريب عنها؛ لأن العقل اللغوي العربي لم يعرف علم الكلام عند العرب المستشهد بفصاحتها، بل يجب الركون إلى العقل اللغوي بالمشافهة والتشخيص في وصف النسق النحوي ومعانيه

المبحث الثاني: ثلاثية العامل النحوي:

تعرض الدكتور كريم حسين ناصح إلى مفهوم العامل في تفكير النحويين، فخرج بتفسيرات عدة، منها:

التفسير الأول:

أن العامل هو المعاني المختلفة؛ والتي بدورها تجلب أثرا على اللفظ (الاسم)، وهذا الأثر علامة على العامل (المعنى)، فالألفاظ آلة تنقل المعاني، وعليه فهي ليست المقصودة في مفهوم العامل [1].

ذهب سيبويه إلى أن العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء، فقد جعل العامل في المبتدأ عامل معنوي[2].

وذكر المبرد أن المبتدأ مرفوع بالابتداء [3]، وكذا أبو على الفارسي [4]، وذهب مذهبهما كذلك الرماني [5].

وبيّن ابن جني العامل المعنوي، وأرجعه إلى المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك، كما في قولك: (ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً)، مشيرا إلى عامل الابتداء في رفع المبتدأ [6].

([1]) الفكر النحوي العربي: 424.

([2]) الكتاب: 2 / 127.

([3]) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للنشر والتوزيع ن بيروت – لبنان، 2010م: 2 / 49.

([4]) الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي (377 هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م: 29.

([5]) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار وتقديم: عياد عبد الشبيتي، ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، 2021م: 3 / 1063 – 1065.

([6]) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد على النجار، ط 1، المكتبة التوفيقية، 2015م: 1 / 179 – 180.

وفصل الجرجاني في عوامله إلى لفظي ومعنوي، وذكر أن عامل المبتدأ معنوي (الابتداء) [1]، وذكر في المقتصد في شرحه للحال أن العامل هو معنى الفعل، في قولك: (في الدار زيدٌ قائماً) [2].

وذكروا في شروح العوامل المئة للجرجاني أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وأنه عامل معنوي[3].

أما المحدثون فقد ذكروا أن العامل المعنوي هو الذي يعمل في المبتدأ، إذ ذكر ذلك هادي نهر، وأنه الرافع للمبتدأ عند سيبويه [4].

وبيّن سعيد البطاطي أن العامل في المبتدأ في المبتدأ ليس الابتداء، إنما هو الكان النحوي الخاص بالمبتدأ[5].

وأحسب أن العامل المعنوي له الأثر الكبير في العمل التركيبي؛ لأن المعنى هو الذي يؤدي إلى تشكل التراكيب، التي بدورها تكون حاكية عن المعنى المقصود، فالعامل المعنوي هو ما كان غير اللفظ الذي لا يظهر في الكلام، بل تدرك آثاره كالإعراب [6].

التفسير الثاني:

وضح الدكتور كريم حسين ناصح أن العامل هو (المتكلم)، وأنه هو الذي يحدث التغيرات على آخر اللفظ التركيبي؛ للتعبير عن المعاني، وتتمثل هذه التغيرات بالعلامات التي يؤدي تغيرها إلى تغير المعاني [7].

([1]) العوامل المئة، لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت 471 هـ)، ط 1، دار المنهاج، السعودية ن 2009م: 130.

([2]) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، د ط، دار الحديث، القاهرة، 2009م: 1 / 600.

([3]) شروح العوامل للشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ومحمد بير علي البركوي (ت 981 هـ)، حقيق: إلياس قبلان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2010م: 584.

([4]) الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، هادي نهر، ط، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد – الأردن، 2014م: المجلد الثاني: 4 / 168.

([5]) نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه: 65 – 66.

([6]) ضوابط الفكر النحوي: 2 / 21 – 23.

([7]) الفكر النحوي العربي: 427.

أشار ابن جني إلى هذا العامل (المتكلم) عندما تعرض لقول النحويين بقولهم (عامل لفظي وعامل معنوي)، وأن هذه الألفاظ التركيبية مسببها (المتكلم)؛ لأنه هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر والجزم، وأن قول النحويين بالعامل تعقيبا للأثر اللفظي الذي يحدثه المتكلم [1].

التفسير الثالث:

وضح الدكتور كريم حسين ناصح في هذا التفسير أن العامل طريقة بناء الكلام بوضع الألفاظ بعضها مع بعضها الآخر، الوضع الذي يقتضيه المعنى المقصود، المعبر عنه بالعلامة الإعرابية [2]. وفصل الدكتور في هذا التفسير ليصل إلى نتيجة أن العامل له ثلاثية تكوينية، هي: (المتكلم، والمعنى، وبناء الكلام)، فالمعنى الذي يقصده المتكلم لإفهام المخاطب به، وتغير الأبنية التركيبية لتغير المعاني، تعمل معا في ثلاثية ينتج عنها مفهوم العامل، وكذا أثره الذي يحدثه في الجمل [3].

أشار سيبويه في الكتاب إلى عملية بناء الكلام في أكثر من موضع، منها قوله: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني عليه الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدُ اللهِ فنسبته له ثَم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))[4].

وذهب السيرافي إلى أن عملية بناء الكلام قد وردت في كتاب سيبويه في مواضع كثيرة، وهي تمثل عملية العامل النحوي، فقولك: ((ضربَ زيدٌ عمراً)) أن العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول هو الفعل، وهما مبنيان عليه[5].

أما المحدثون فقد أشاروا إلى أن مفهوم البناء عند سيبويه مفهوم جملي تكويني، ولهذا النمط من الكلام نمطين أساسيين: الأول: النمط الإسمي، والثاني: النمط الفعلي، وأن للعامل قدرة تكوينية[6].

وتعرض محمد عبد الفتاح الخطيب إلى مفهوم البناء بعنوان (العقد والتركيب)، وأن الإعراب له علاقة وثيقة بالعامل، وأن الروابط والعلاقات بين التراكيب النحوية في أبوابها لها علاقة وثيقة

---

(1) الخصائص: 1 / 179 – 180.
(2) الفكر النحوي العربي: 428.
(3) المصدر السابق: 428 – 429.
(4) الكتاب: 1 / 81، و 1 / 91 – 92، 346، 2 / 81.
(5) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1429 هـ – 2008م: 1 / 372.
(6) ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، غالب المطلبي، ط 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م: 143 – 148.

بالمعنى الذي يترتب عليه هذا الاختلاف فيها [1]. وقد ربط بين البناء والمعنى، وأثره في اختلاف التراكيب.

وذكر حسن عبد الغني أن مفهوم البناء كان حاضرا في كتاب سيبويه فكرا، من خلال البناء الخطي للجمل، فالجملة الفعلية ذات المجالات الواسعة تتسم بالبناء، الذي هو الهيأة التركيبية التي يوجدها العمل النحوي أو الرابط[2].

ووضح سعيد أحمد البطاطي أن العمل النحوي يشكل مرتكزا بنائيا رئيسيا في الجملة؛ لأنه يجلب باقي أجزاء التركيب، وأنه عنصر أول في تشكيل الجملة[3].

وقد جمع سيبويه بين (المتكلم، والمعنى ، والبناء) في أكثر من مسألة، كما في حذف الفعل (العامل) في غير الأمر والنهي، بقوله: ((وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً،... كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً... ولا يجوز أن تقول: وصاعداً، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولاً، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى))[4].

ففي النص المذكور آنفاً ذكر سيبويه العامل البنائي المحذوف، وأن إرادة المتكلم هي التي تحدد البناء في ضوء المعنى المقصود. وأشار الرضي إلى هذه الأجزاء الثلاثة للعامل، فذكر أن المتكلم هو الذي يوجد المعاني النحوية، وأن العامل آلة تركيبية خارجية، جعلها النحاة هي الموجدة للمعاني المختلفة وعلاماتها، وأن المعنى المقتضي هو الذي يقوّم العامل [5].

وذهب من المحدثين فخر الدين قباوة إلى ردّ كون الفرد (المتكلم) مطلقا هو العامل، أو جزءاً من العامل[6].

وأحسب أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي من ثلاثية العامل هو المطابق للواقع اللغوي؛ إذ نرى سيبويه قد أكد على دور المتكلم في إنشاء التركيب وفق أنماط يقتضيها المعنى

([1]) ضوابط الفكر النحوي: 2 / 50، 57.

([2]) مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2007م: 154 – 155.

([3]) نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه: 17.

([4]) الكتاب: 1 / 290 – 291.

([5]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686 هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م: 1 / 60 – 61.

([6]) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 101 – 102.

النحوي [1]، وأرى أن التفكير النحوي في نظرية العامل يقتضي وجود خطين متوازيين، وللمتكلم مدخلية في إيجادهما بالنسبة للتراكيب النحوية، فالأول: خط موازٍ للوجود الخارجي للتركيب، وهو الوجود الذهني للتركيب النحوي، الذي يركّبه المتكلم بحسب المقاصد والمعاني المستهدفة، والثاني: خط الوجود الخارجي اللفظي التركيبي الذي يحكي عن تلك المعاني النحوية الذهنية، وهذا الوجود يختلف باختلاف المعاني، فاقتضاء المعنى النحوي يؤدي إلى لزوم العمل النحوي التركيبي الخارجي [2]، وأن العامل في التركيب اللفظي تتمثل عامليته في إيجاد الموقعية من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك، وكذا الإعراب الذي هو علامة العمل [3]، فالعمل النحوي التركيبي الخارجي (اللفظي) يجلب الموقعية، وجزءها الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم، فالعمل يتمظهر بالموقعية والعلامة الدالة على جزء العمل، من جهة العاملية.

وذكر النحويون أن العامل هو العمل التركيبي اللفظي؛ لأن اللفظ هو الذي يدل على المعنى المجرد الذهني، مما يجعل الركون إلى العامل الخارجي أولى من العمل المجرد (المتكلم، والمعنى)، وهذا لا يعني إهمالاً أو عدم إدراك لهما من حيث العاملية، إنما هو ذكر ما يمسك ظاهرا من العاملية، لذلك ذكر ابن جني أن النحويين ذكروا عاملا لفظيا ومعنويا مع أن العامل هو المتكلم ليرُكَ آثار فعل المتكلم في التركيب النحوي، وأن العمل يلمس في اللفظ التركيبي بشكل واضح [4].

فالتراكيب اللفظية بمعانيها تنوب عن التركيب الذهني للمتكلم، فالنحويون قد استحضروا في تفكيرهم أهمية مقاصد المتكلمين، وأثرها في معاني النحو توجيهاً [5].

المبحث الثالث: البديل المعنوي في ظاهرة الحذف والعامل:

ذهب الدكتور حسين ناصح إلى عدم وجود محذوف في التراكيب التي حدث فيها نقص بنائي في أحد أركانها داخل الجملة، بل في كل ما يتعلق بها، من مفاعيل، وأدوات، وغير ذلك، وأن المقام، والسياق، والمخاطب، والمتكلم هم الذين يوجدون هذا البناء لمعنى خاص مقصود، وأن المعنى تام لانقص فيه، وأن إيصال المعنى بأخصر الطرق وأقصرها قد تم، من خلال حال المخاطب والمتكلم

([1]) الكتاب: 1 / 290 – 291.

([2]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1 / 60 – 62، و حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206 هـ) على شرح الأشموني لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 918 هـ) على ألفية بن مالك، إبراهيم شمس الدين ن ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008م: 1 / 72.

([3]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1 / 62، وحاشية الصبان: 1 / 72، ونظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه: 17.

([4]) الخصائص: 1 / 179 – 180، و مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 131.

([5]) ضوابط الفكر النحوي: 2 / 19.

والسياق العام للبناء والتراكيب المستعملة، والإعراب، والبناء الصرفي من حيث كونهم علامات دالة على المعنى، دون الحاجة إلى تقدير أو تأويل (محذوف) [1].

وذهب الدكتور إلى أن ظاهرة الحذف قد ظهرت لغرض تعليمي، وما ذهب إليه النحويون من وجود أصل مفترض يلزم بوجود ركنين أساسيين، هو اتجاه تعليمي، بل هو تخيل نحوي عند النحويين، والدليل على ذلك أنهم قالوا: إنه تمثيل ولم يتكلم به [2].

بنى سيبويه كتابه في كثير من المسائل التي نقص بناؤها على فكرة الحذف، كما في قوله: (مكةَ ورب الكعبة)، والتقدير: (يريدُ مكةَ والله)، ونحو قوله: (القرطاسَ واللهَ)، والتقدير: (يصيبُ القرطاسَ) أو (أصابَ القرطاسَ واللهِ)، وهذا مبني على العامل الذي أغنى السياق (سياق الحال) عن ذكره ظاهرا، وهذا المحذوف مما يستعمل مظهرا[3].

وفي باب آخر ذكر سيبويه المتروك إظهاره، استغناء عنه؛ لكثرة الاستعمال، قوله: ((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى. ومن ذلك قولك: إياكَ والأسدَ،... كأنه قال: إياك فاتّقِينَّ والأسدَ،... وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل وحذفوا كحذفهم: (حينئذٍ الآن)، فكأنه قال: احذر الأسدَ...))[4].

أما قول سيبويه: (تمثيل ولم يتكلم به) فقد ذكره في قوله: ((وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ اللهِ. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به))[5].

وفسر الرماني قول سيبويه بأنه حذف بدلالة الحال وعلم المخاطب، وأن الحال دالة على المحذوف (العامل)[6].

([1]) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018م: 28.

([2]) الفكر النحوي العربي: 453 – 456.

([3]) الكتاب: 1 / 257 – 258.

([4]) الكتاب: 1 / 273 – 274، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2 / 155 – 156.

([5]) المصدر السابق: 1 / 72.

([6]) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار وتقديم: عياد عبد الشبيتي، ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، 2021م: 1 / 456 – 457.

وذهب الجرجاني عبد القاهر في الإعجاز إلى إثبات وجود محذوف، مفصلا في ذلك، ورابطا غرضه بالمعنى [1].

وذهب الرضي في شرحه على الكافية إلى أن حذف الفعل يكون بقرينة، قد تكون لفظية أو حالية [2].

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى وجود الحذف في اللغة، فقد ذكر فاضل السامرائي أن الحذف يقع بدليل (قرينة) لفظي أو مقامي، وأن الحذف في العربية يحمل على التوسع في اللغة، وهو كثير في العربية، وأن يكون المحذوف معلوما عند المخاطب أو الناس [3].

وذكر بعضهم أن العامل (الفعل) يعمل مظهرا ومضمرا (محذوفا)؛ لقوته وتصرفه في التركيب[4].

وذهب سعيد بحيري إلى أن تقدير المحذوف في الذهن هو لتحقيق الفائدة في الكلام، وأن عمل الفعل والمعنى مترابطان، وكذلك الحركة الإعرابية [5].

الحذف في العربية يدل على الاتساع في تراكيبها؛ لأن المعاني المتعددة تقتضي تركيبا متعددا، مما يجعل الحذف اقتضاء للمعنى، وأشار سيبويه إلى اقتضاء المعنى بقرينة الحال الدالة على المحذوف، في قوله: ((أو رأيتَ رجلا يسدد سهما قبَل القرطاس فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أي أصاب القرطاسَ)) [6]، فالسياق في الأول يدل على العامل ونوعه (يصيبُ)، أما في الثاني فدل على العامل (أصاب)، حسب اقتضاء المعنى بدلالة السياق. فلا بد من عامل مقدر يفسر المعنى، وكذا يدل على الموقعية

(1) كتاب دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471 هـ أو 474 هـ)، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، 3 ط، شركة القدس للنشر والتوزيع، مطبعة المدني ن القاهرة – مصر، ودار المدني بجدة، 1992م. : 153.

(2) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1 / 338.

(3) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ط 3، دار الفكر، عمان، 2009م: 75 – 77.

(4) ضوابط الفكر النحوي: 2 / 47.

(5): دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد حسن بحيري، ط 1 ن مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م. 249، 252.

(6) الكتاب: 1 / 257.

من فاعلية ومفعولية ونحوهما[1]، فالسياق يفسر العامل[2]، ولا يفسر المعمول؛ لأن السياق يدل على العامل، والعامل يجلب الموقعية بحسب المعنى المقتضي.

أما ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح من أن الحذف تعليمي، وليس واقعا لغويا فأرى أن الأمر خلاف ذلك؛ لأن الخليل وسيبويه وإن ذكرا ما يوحي بالتعليم ظاهرا في بعض الأمثلة والأبواب فإنهما لم يخرجا عن سنن العرب فيها [3]، أما مصطلح (تمثيل ولم يتكلم به)، ورد عند الخليل [4]، وسيبويه في الكتاب [5]، ويتضح هذا المصطلح في الكتاب في باب (ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)، فسيبويه أشار إلى أن المصادر (سقياً، ورعياً) منصوب بفعل محذوف، لا يجوز إظهاره، ومثل له بـ (سقاكَ اللهُ سقياً)، وعقب بأنه (تمثيل ولا يتكلم به) [6]، وأرى أن المصطلح يعني في هذا الباب بأن العرب لا تتكلم بالفعل مظهرا (العامل) هنا؛ لأنه أسلوب خاص إنشائي، وإظهار الفعل يجعله أسلوبا آخر (خبري)، وذكر سيبويه المقدر المحذوف، لبيان نوع العامل (الفعل)،؛ لتفسير الموقعية وعلامتها (سقياً).

الخاتمة ونتائج البحث:

نظرية العامل في النحو العربي كان لها مرتبة عالية عند النحويين العرب القدماء؛ لأنها ركن أساسي في استنباط ووضع القواعد النحوية القائمة على مشافهة العرب وتتبع تراكيبهم النحوية، وقد سبر القدماء غور هذه النظرية، مصطلحا ومفهوما وتفكيرا وتركيبا، فجاءت ظاهرة واضحة في مؤلفاتهم النحوية، كـ(كتاب سيبويه)، وقد أسس لها بشكل منهجي في كتاب سيبويه، وهو أول كتاب منهجي يوضح هذه النظرية بشكل واضح وصريح، بل قد ظهرت أبعادها التفكيرية وآثارها المعنوية في ظاهرة الحذف، التي شكلت مظهرا بارزا في القواعد والتراكيب النحوية، وكذا عند المحدثين قد أخذت نظرية العامل نصيبا كبيرا في مؤلفاتهم، وناقشوا مظاهرها عند القدماء وأبعادها اللفظية والمعنوية في التراكيب النحوية، وبعد الخوض في غمار ما تناوله القدماء والمحدثون لنظرية العامل، وتفكيرهم النحوي بها، توصلت إلى نتائج، هي:

([1]) الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، حسين رفعت حسين، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، 2010م: 2 / 1.

([2]) شرح كتاب سيبويه للرماني: 1 / 457.

([3]) الكتاب: 1 / 106، 265، 268.

([4]) الكتاب: 1 / 72.

([5]) المصدر السابق: 1 / 83، 103.

([6]) المصدر السابق: 1 / 312.

- أن نظرية العامل في النحو العربي كانت حاضرة عند القدماء والمحدثين بشكل واضح وبارز على صعيد المصطلح والمفهوم في تفكيرهم، وأنها أصيلة في النحو، ولم تتأثر بالفكر الكلامي.
- كشف الدكتور كريم حسين ناصح عن ثلاثية العامل المتمثلة بالمرتكزات الثلاثة (المتكلم، والمعنى الذهني، والبناء التركيبي) عند القدماء، وهو أول من أشار إلى هذه المرتكزات مجتمعة في نظرية العامل عند المحدثين.
- أن المتكلم بقصديته للمعنى وتشكل المعنى النحوي الأفقي الذهني يقتضي هذان الركنان العامل اللفظي التركيبي في الوجود الخارجي، فهما يسيران، أي: المعنى الذهني والتركيب الخارجي للعامل في خطين متوازيين.
- أن العامل في نظرية الحذف يشكل جزءا مهما في التقدير والحضور الذهني لدى المتكلم والمخاطب؛ لأنه يوجد الموقعية ويفسرها وكذا جزءها (الإعراب).
- أن السياق يكشف عن العامل المحذوف لا أنه يكشف الإعراب ويفسره.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين (رسالة)، محمد أحمد بلال الصديق، جامعة أم درمان الإسلامية، 2004م.
2- أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، هادي حسن حمودي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2021م.
3- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، وجدار الكتاب العالمي، عمان، 2007م.
4- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، ط 1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م.
5- الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي (377 هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، د م، 1389 هـ - 1969م.
6- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018م.
7- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الاستقراء – التحليل – التفسير – الشروق، عمان، 2002م.

8- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ط 3، دار الفكر، عمان – الأردن، 2009م.

9- حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206 هـ) على شرح الأشموني لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 918 هـ) على ألفية بن مالك، إبراهيم شمس الدين ن ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008م.

10- حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، وأبو القاسم الزمخشري (ت 538 هـ)، وأبو عبد العزيز العيوني، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، ط 1، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، د م ن 2021م.

11- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد على النجار، ط 1، المكتبة التوفيقية، 2015م.

12- الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ط 1، المكتبة الفصلية، مكة المكرمة، 1985م.

13- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1986م.

14- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد حسن بحيري، ط 1 ن مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.

15- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت 686 هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

16- الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، هادي نهر، ط، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد – الأردن، 2014م.

17- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار وتقديم: عياد عبد الشبيتي، ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، 2021م.

18- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1429 هـ – 2008م.

19- شروح العوامل للشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ومحمد بير علي البركوي (ت 981 هـ)، حقيق: إلياس قبلان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2010م.

20- ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبد الفتاح الخطيب، وتقديم عبده الراجحي، د ط، دار البصائر، القاهرة، 2006م.

21- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، غالب المطلبي، ط 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

22- عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان، 1986م.

23- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ط 1، مكتبة أم القرى، الكويت، 1984م.

24- العمل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية نقدية) (أطروحة)، أحمد عزّوز، ط 2، الجزائر، 2014م.

25- العوامل المئة، لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت 471 هـ)، ط 1، دار المنهاج، السعودية ن 2009م.

26- الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، الرضوان للنشر والتوزيع ن عمان، 2016م.

27- كتاب دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471 هـ أو 474 هـ)، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، 3 ط، شركة القدس للنشر والتوزيع، مطبعة المدني ن القاهرة – مصر، ودار المدني بجدة، 1992م.

28- كتاب دلائل الإعجاز ن لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471 أو 474 هـ)، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط 3، شركة القدس للنشر والتوزيع، مطبعة المدني المؤسسة السعودية في مصر، في مصر و دار المدني بجدة، 1992م.

29- الكتاب كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004م.

30- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط 3، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1986م.

31- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، د م، 2002م.

32- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2007م.

33- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، د ط، دار الحديث، القاهرة، 2009م.

34- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرَّد (ت 285 هـ)، تحقيقي: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للنشر والتوزيع ن بيروت – لبنان، 2010م.

35- من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمن، ط 2، دار المعرفة الجامعية، د م، 1999م.

36- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، ط 1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.

37- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، حسين رفعت حسين، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، 2010م.

38- النحو العربي والدرس الحديث في المنهج، عبده الراجحي، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1979م.

39- نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية (أطروحة)، مصطفى بن حمزة، ط1، 2004م.

40- نظرية العامل في النحو العربي في هدى كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب البطاطي، ط 1، حوران للدراسات والنشر والتراث، دمشق، 2020م.